توصيات التقرير والسياسة

الى

صاحب السعادة عبد الفلاح السوداني
وزير التجارة في الحكومة العراقية

و

السيد كارلوس كوتيرز المحترم
وزير التجارة الأميريكي

الأعمال الحكومية الإضافية المطلوبة
لتسهيل نمو الأعمال و الصناعة الخاصة بالقطاع الخاص العراقي
و
لتشجيع التوسع في علاقات الأعمال بين
المشاريع العراقية و الأمريكية

قدم في

بغداد، العراق

في ٩ شباط ٢٠٠٨

حوار العمل الامريكي العراقي

توصيات التقرير والسياسة

الى

صاحب السعادة عبد الفلاح السوداني
وزير التجارة في الحكومة العراقية

و

السيد كارلوس كوتيرز المحترم
وزير التجارة الأميريكي

الأعمال الحكومية الإضافية المطلوبة
لتسهيل نمو الأعمال و الصناعة الخاصة بالقطاع الخاص العراقي
و
لتشجيع التوسع في علاقات الأعمال بين
المشاريع العراقية و الأمريكية

قدم في

بغداد، العراق

في ٩ شباط ٢٠٠٨

مقدمة

يواجه عراق ما بعد الصراع العديد من التحديات - حيث أن من أهم هذه التحديات هو مساعدة المقاولين العراقيين في اتخاذ مكانتهم الملائمة في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

من المعروف تمامًا أن نمو أعمال القطاع الخاص في العراق، على جميع المستويات وفي معظم القطاعات، هو السبيل الأمثل لتحقيق حيوية واستقرار اقتصاد الدولة.
ومن المعروف تمامًا أيضًا أن العراق، بصفته وجهة للاستثمار، قد واجه العديد من التحديات. يمر العراق في فترة ما بعد حكم صدام بمرحلة انتقالية مريرة للتحول من النظام الاقتصادي التابع للدولة إلى إقرار مبادئ الأسواق الحرة والعادلة والمفتوحة. وفي حين أن الاقتصاد العراقي لا يزال يسوده قطاع النفط إلى حد بعيد، حيث أنه عادة ما كان يوفر ٩٥% تقريبًا من عوائد العملة الأجنبية، إلا أنه توجد فرص أخرى مُتاحة للمستثمرين المهتمين. فمن الاتصالات إلى التشييد إلى توليد الطاقة إلى التصنيع والصناعات الثقيلة إلى الزراعة إلى النقل إلى الخدمات المالية والتأمين، يوفر العراق والمشاريع العراقية ساحة فريد للأعمال التي ترغب في الدخول إلى المحور التجاري لمنطقة ميسوبوتيميا التاريخية.

توفر مشاريع القطاع الخاص المتنامية في الوقت الحالي العديد من فرص التوظيف الدائمة والمثمرة لمئات الآلاف من الأسر العراقية التي كان أفرادها إما عاملين أو غير عاملين. ومن الواضح أن هذه الزيادات في الوظائف مرتبطة ارتباطًا مباشراً بانخفاض معدل أنشطة التمرد في جميع أرجاء العراق، وأيضًا بزيادة مستوى الاستقرار الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يرفض العراقيين أصحاب الوظائف الدائمة عروض المتمردين للدفع من أجل المساعدة في القيام بهجمات عنيفة بمعدل أعلى بكثير عماهو عليه بالنسبة لغير الموظفين.
ومن المنظور العملي، أصبح التوسع في مشاريع القطاع الخاص في العراق أمرًا مرغوبًا فيه وقابل للتحقيق - وهو ما يمكن تحقيقه بشكل أساسي من خلال تأسيس العلاقات التجارية بين الشركات العراقية والشركاء من خارج البلاد وأيضًا من الاستثمار المباشر الذي يجري في العراق. يُصبح الاهتزاز المحتمل في هذه العلاقات واضحًا بالنظر إلى العلاقات التجارية المؤسسة بالفعل والنامية فيما بين الشركات العراقية من مختلف القطاعات والهيئات التجارية في المملكة المتحدة، والسويد، ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC) المطلة على الخليج العربي، وتركيا، وإيران وسوريا. كما أن إقامة علاقات مشابهة مع الشركات الأمريكية أصبح في المتناول أيضًا، وهو الذي دائمًا ما كان يسعى إلى تحقيقه القطاع الخاص العراقي على جميع مستوياته وفي جميع المجالات التجارية الهامة. في الواقع، توجد أفضلية كبيرة مشتركة فيما بين معظم الشركات العراقية لإقامة علاقات مع المؤسسات التجارية الأمريكية.
ومن أجل المساعدة في تمهيد الطريق للمستثمرين المهتمين، يعمل الحوار التجاري الأمريكي- العراقي (الحوار) كأداة لمساعدة الشركات الأمريكية والعراقية المهتمة بالمشاركة في السوق العراقي.

وقد تم تأسيس هذا الحوار في عام ٢٠٠٦ عن طريق اتفاق ثنائي بين وزارة التجارة الأمريكية ووزارة التجارة العراقية للمساعدة في نمو شركات القطاع الخاص في العراق ولتعزيز الروابط التجارية والاستثمار بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.
تعمل الأقسام الأمريكية والعراقية من أجل توفير الاستشارة للحكومتين الأمريكية والعراقية من خلال توصيات الحوار المتفق عليها بشكل مشترك والموجهة إلى وزير التجارة الأمريكية ووزير التجارة العراقي. تُعبّر توصيات الحوار عن آراء القطاع الخاص واحتياجاته واهتماماته فيما يتعلق بتنمية أعمال القطاع الخاص في العراق والروابط التجارية الثنائية المُعززة التي يمكن أن تُشكل الأساس للتجارة الثنائية الممتدة فيما بين الدولتين.

يعمل الحوار عن قرب مع كل من الحكومة العراقية، والحكومة الإقليمية الكردية، وغرف التجارة والصناعة العراقية، والسفارة الأمريكية في العراق، والوكالات الحكومية الأمريكية الأخرى، والمنظمات الدولية مثل غرفة التجارة الأمريكية (أكبر اتحاد تجاري في العالم) والمؤسسات التابعة لها في العراق، وغرفة التجارة الأمريكية - العراق، من أجل تحقيق كل هذه الأهداف.

ندعوكم للاطلاع على اختصاصات الحوار، بالإضافة إلى المجالات الخمسة الرئيسية، التي نشعر أنه بحالة تناولها، فإنها سوف تساعد كل من القطاع الخاص الأمريكي والقطاع الخاص العراقي في جهودهم الرامية إلى وضع نموذج دائم للتنمية والازدهار من أجل العراق.
وبينما يستمر العراق في العودة مرة أخرى للانضمام إلى الاقتصاد العالمي، يتم المضي قُدمًا بهذه العملية، فنحن نُرحب بإدخالاتكم والدعم الذي تقدمونه في هذا الصدد.

الحوار التجاري الأمريكي العراقي

المحتويات

اختصاصات الحوار التجاري الأمريكي العراقي 1
مُلخص التوصيات 2
الخدمات القنصلية لتأشيرات العمل 3
معلومات أساسية 3
التوصيات 3
المشاركة التجارية العراقية في برامج التدريب، والمعارض التجارية، والندوات الأمريكية 5
معلومات أساسية 5
التوصيات 5
الشفافية في التوريدات العامة 6
معلومات أساسية 6
التوصيات 6
برامج الرسملة والتمويل بالنسبة للمؤسسات التجارية الخاصة في العراق 7
معلومات أساسية 7
التـوصيـــات 8
برامج المساعدة الفنية والمعونة الموجهة لإعادة افتتاح وتحديث المصانع العراقية ذات الملكية الخاصة التي تم إغلاقها والمُنتجة 9
معلومات أساسية 9
التـوصيـــات 10
المرفق أ 12
المصفوفة الأولية "المشكلات الرئيسية" للحوار التجاري الأمريكي-العراقي:
تم إعدادها عن طريق الاجتماع القطاعي الأمريكي-العراقي المشترك المنعقد في أربيل، إقليم كردستان العراق 12
المرفق ب 13
العوامل التي تؤثر على نمو شركات القطاع الخاص العراقية 13
المرفق ج 13
مصادر التمويل بالاقتراض في العراق 13
مصادر تمويل المساهمة 14
التأمين 14
العناية الواجبة لفرص العمل 14
الفرص التعاقدية 15
المناطق الصناعية 15
الإقـــرارات 16
أعضاء الحوار التجاري الأمريكي-العراقي 17
القسم العراقي 17
القسم الأمريكي 20

اختصاصات الحوار التجاري الأمريكي العراقي

1. أسست كل من وزارة التجارة الأمريكية ووزارة التجارة العراقية ("الطرفان") الحوار التجاري الأمريكية العراقي ("الحوار") كحوار تجاري ثنائي للمساعدة في تنمية أعمال القطاع الخاص في العراق ولتعزيز الروابط التجارية والاستثمار فيما بين الطرفين. والغرض من هذه الاختصاصات هو توفير إطار عام لتوجيه برنامج العمل الخاص بالحوار.

2. سوف ينقسم أعضاء القطاع الخاص المنضمين للحوار إلى قسمين ("الأقسام")، قسم تابع للولايات المتحدة الأمريكية وقسم تابع للعراق. وسوف يقوم كل طرف بتعيين الأعضاء في القسم الخاص به، كما أنه سوف يقدم النصيحة للطرف الأخر فيما يتعلق بالأشخاص المُعينين قبل مشاركة أي شخص في أي اجتماع للحوار.
وسوف يتكون كل قسم من ١٠ أعضاء تقريبًا، حيث يمثلون آراء واهتمامات مجتمع شركات القطاع الخاص. سوف يقوم كل قسم بتعيين رئيس القسم الخاص به. وعند المشاركة في اجتماعات الحوار، سوف يكون كل قسم محدودًا بالأعضاء المُعينين، حيث لن يتم تعيين المندوبين أو البدلاء.
يمكن أن يقوم كل قسم بتكوين وإقرار قواعد إجرائية معينة لإدارة اجتماعات القسم الخاصة به، حيث ستنعقد هذه الاجتماعات بشكل منفصل عن اجتماعات الحوار. وسوف يعمل الأعضاء تحت تصرف الطرف المعني. عادة ما يعمل الأعضاء لفترات مدتها ثلاث سنوات، لكن يمكن أن يتم إعادة تعيينهم.

3. سوف تقوم الأقسام بإعطاء النصيحة والاستشارات للطرفين بحيث تعكس آراء واحتياجات واهتمامات القطاع الخاص فيما يتعلق بتنمية شركات القطاع الخاص في العراق والروابط التجارية الثنائية المُعززة التي يمكن أن تشكل الأساس لعلاقات تجارية موسعة فيما بين الولايات المتحدة والعراق. يرمي الطرفان، من خلال الحوار، إلى تبادل المعلومات وتشجيع المناقشات الثنائية التي تتناول الجوانب التالية:

أ. العوامل المؤثرة على نمو شركات القطاع الخاص في العراق، بما في ذلك العقبات التي تواجه التجارة والاستثمار والعقبات التنظيمية لإيجاد الوظائف ونمو الاستثمار،

ب. المبادرات التي يمكن أن تتخذها حكومة العراق، مثل سن أو تعديل أو تعزيز أو إلغاء القوانين والتنظيمات، وذلك بغرض تعزيز نمو شركات القطاع الخاص في العراق،

ج. تعزيز فرص التجارة في كل من العراق والولايات المتحدة، وتحديد الفرص المتاحة للعمل المشترك بين الشركات الأمريكية والعراقية،

د. جذب انتباه الشركات الأمريكية للفرص المتاحة في العراق والأداء كعمل مُحفز لنمو القطاع الخاص في العراق.

4. سوف يكون الرؤساء المشاركين في الحوار هم، من الجانب الأمريكي، وزير التجارة الأمريكي، ومن الجانب العراقي، وزير التجارة العراقي، أو من ينوب عنهما.
سوف يكون كل رئيس مُشارك مسؤولاً عن التأكد من نقل آراء كل قسم بشكل كامل في الحوار. سوف يكون هناك سكرتير تنفيذي، يتم تعيينه عن طريق الرئيس المشارك، ويوجد مُساعد واحد له على الأقل من القسم أو الإدارة ذات الصلة، يعمل كمساعد رئيسي للرئيس المشارك، وسوف يقوم بتنظيم الشئون التنظيمية وغيرها من الشئون الأخرى فيما يتعلق باجتماعات الحوار. يجب الموافقة على جداول أعمال اجتماعات الحوار خلال مدة لا تقل عن شهر واحد قبل اجتماع الحوار.

5. يمكن أن يقوم الطرف باختيار وتعيين الأعضاء في القسم الخاص به من رؤساء شركات القطاع الخاص، أو في حالة شركات القطاع الخاص الضخمة، رؤساء الوحدات التشغيلية الضخمة. يمكن أن يقوم أي طرف من الطرفين أيضًا باختيار الأعضاء من رؤساء الهيئات التي لا تهدف إلى الربح، مثل الجمعيات التجارية والصناعية، ممن يتمتعون بالخبرة الفنية الفريدة، والسمعة الطيبة، والقدرة على توفير الاستشارات فيما يتعلق بتطوير شركات القطاع الخاص في العراق والروابط التجارية الثنائية المُعززة التي يمكن أن تشكل الأساس لعلاقات تجارية موسعة بين الولايات المتحدة والعراق.

6. يجب أن يمثل أعضاء القسم شريحة عريضة من القطاع الخاص في كل دولة، وأن يشمل ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وإن أمكن، شركات ومنظمات من أقاليم جغرافية مختلفة في كل بلد. ويجب أن يمثل أعضاء القسم أيضًا، لأقصى درجة ممكنة، عدد متنوع من القطاعات، بما في ذلك، لأقصى درجة ممكنة، الشركات الزراعية ومعالجة الطعام، والخدمات المالية، والإسكان والتشييد، وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات التصنيعية.

7. سوف يتم إجراء الحوار على أساس الاتفاق المشترك ويمكن أن يقوم الطرفان، حسب الضرورة، بإقرار الإجراءات وبرامج العمل. وسوف تنعقد اجتماعات الحوار في الأوقات والأماكن المحددة من قبل الحوار و/أو الطرفين.
يقوم الطرفان بوضع أهدافًا مُحددة لكل اجتماع للحوار وسوف يُصدرون بيانًا مُشتركًا حول التقدم الذي تم إحرازه لتحقيق الأهداف في نهاية كل سنة.

قبل كل اجتماع، وبالتشاور مع الطرفين، سوف تعمل الأقسام معًا لإعداد تقريرًا للحوار تتم مشاركته مع الرؤساء المشاركين وغيرهم من المسؤولين على المستوى العالي من الولايات المتحدة والعراق بحيث يقدم تلخيصًا للأنشطة الحالية للحوار. ويمكن أن يستخدم الطرفان الحوار لإعداد تقارير إضافية. يجب على الأقسام وأي مجموعات عمل مشتركة يمكن أن يتم تأسيسها بموجب الفقرة VIII من هذه الاختصاصات أن تجتمع بشكل أكثر تكرارًا للتركيز على جوانب فائدة أو اهتمام معينة.
يجب أن يكون أي تقرير تتم الموافقة عليه خلال عمل الحوار باللغتين العربية والإنجليزية.

8. يمكن أن يقوم الرؤساء المشاركين للحوار بتأسيس مجموعات عمل مشتركة تتألف من أعضاء من كلا القسمين حسب الضرورة لأداء أنشطة الحوار. وسوف يقوم رئيس كل قسم بتعيين الرئيس المشارك للقسم بالنسبة لكل مجموعة عمل مشتركة. سيتولى رؤساء مجموعة العمل المشتركة المسؤولية عن تنظيم اجتماعات وجداول أعمال وتقارير مجموعة العمل المشتركة.
9. يعمل أعضاء القسم دون أي تعويض عن مشاركتهم في أنشطة الحوار. وبالنسبة لمصاريف الانتقالات والمصاريف ذات الصلة المرتبطة بمشاركة الأعضاء في اجتماعات الحوار، بما في ذلك اجتماعات مجموعة العمل المشتركة والقسم، فسوف يتحملها الأعضاء أو الطرفين الخاضعين للقانون المحلي ذو الصلة في بلدهم. وتخضع التزامات كل طرف بموجب هذه الاختصاصات لمدى توافر التمويل الملائم وللقوانين والتنظيمات ذات الصلة في الولايات المتحدة والعراق.

10. تخضع هذه الاختصاصات للتعديل بالاتفاق المشترك بين الطرفين في أي وقت.

مُلخص التوصيات

تمثل التوصيات التالية آراء القطاع الخاص العراقي والأمريكي. في حين أنه لا توجد "ثوابت سهلة" للعقبات التي قد تناولها الحوار، تمثل التوصيات التالية نقطة بداية معقولة وموجبة لزيادة جهود التنمية في مجال التجارة والصناعة الخاصة في العراق ولإرساء أواصر العلاقة بين القطاع الخاص في العراق والولايات المتحدة.

1. الخدمات القنصلية لتأشيرات العمل
يجب أن تقدم وزارة الخارجية الأمريكية حلاً طويل الأجل لعملية إصدار تأشيرات العمل الأمريكية في العراق. وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق توفير الموظفين الإضافيين والموارد الفنية المطلوبة لإجراء المقابلات الخاصة بتأشيرات الدخول وإصدار تأشيرات العمل في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية للمكتب القنصلي في السفارة الأمريكية، وعن طريق توفير الخدمات القنصلية للمسافرين العراقيين من أجل العمل (بما في ذلك المقابلات الخاصة بتأشيرة الدخول) في مكاتب الفريق الإقليمي لإعادة الإعمار في أربيل، بإقليم الكردستان، العراق. وأيضًا، وفقًا لما تقتضيه الظروف وتسمح به الحاجة، يجب على وزارة الخارجية أن تقوم بتأسيس مكتب قنصلي تابع للولايات المتحدة الأمريكية في البصرة بحيث يتم تجهيزة بالموظفين والمعدات من أجل إجراء المقابلات القنصلية واستخراج تأشيرات العمل.

2. المشاركة التجارية العراقية في برامج التدريب، والمعارض التجارية، والندوات الأمريكية
يجب أن تقوم إدارة التجارة الدولية والخدمات التجارية التابعة لوزارة التجارة الأمريكية بالتوسع في نطاق برنامج التسهيلات التجارية في العراق عن طريق تطوير وتشكيل برنامج قادر على الوصول إلى معظم المؤسسات العراقية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من خلال منظمات عراقية مثل اتحاد الغرف التجارية العراقية واتحاد الصناعات العراقية.

3. الشفافية في التوريدات العامة
يعمل الحوار التجاري الأمريكي العراقي على دعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى وضع ممارسات أكثر شفافية للتوريد ويوصي باستمرار الحكومة العراقية في إقرار وتطبيق قوانين وتنظيمات التوريد التي تساعد على زيادة مستوى الوضوح والشفافية وعدم التمييز في سياسات ومبادئ وإجراءات التوريد العامة والخاصة لتحقيق إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالمشروعات والعطاءات التنافسية عالية الجودة بالنسبة للحكومة العراقية.

4. برامج الرسملة والتمويل بالنسبة للمؤسسات التجارية الخاصة في العراق
من أجل توفير رأس المال المبدئي والتشغيلي والتوسعي للمؤسسات العراقية الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، يوصى الحوار بأن تقوم حكومات الولايات المتحدة والعراق بالمزيد من التشجيع للقطاع المصرفي الخاص من أجل توفير المنتجات الائتمانية والخدمات المالية الضرورية لتحقيق النمو، بالإضافة إلى تنفيذ وتطبيق قواعد KYC الدولية-القياسية والتقارير المالية عن طريق البنوك العراقية الخاصة، وتوجيه العمل الحكومي، الذي يلقى الدعم من صندوق التنمية من أجل العراق (DFI)، إلى البنوك العراقية الخاصة، وتأسيس لجنة العمل-لصالح-الحكومة التي تقوم بإدارتها البنوك العراقية الخاصة، والاستهداف الاستراتيجي لمجتمع المواطنين العراقيين السابقين بالمحفزات الملموسة لتشجيع عودة رأس المال إلى العراق.

5. برامج المساعدة الفنية والمعونة الموجهة لإعادة افتتاح وتحديث المصانع العراقية ذات الملكية الخاصة التي تم إغلاقها منخفضة الإنتاج
يوصى الحوار بأن تقوم حكومات العراق والولايات المتحدة بوضع برنامج جديد موجه إلى إعادة افتتاح وتحديث المصانع العراقية ذات الملكية الخاصة التي كانت مقدمة لإنشاء الشركات المشتركة الخاصة، والتوسع في البرنامج العراقي الأول الحالي من أجل إيجاد أفضلية لشراء المنتج العراقي في التعاقدات والتعاقدات من الباطن الخاصة بالحكومة الأمريكية التي تشمل السلع المُصنعة الواجب تسليمها إلى العراق، وتوجيه برامج التدريب على المساعدة الفنية للتوريد الخاصة بسلاح المهندسين، فرقة منطقة الخليج، الجيش الأمريكي (USACE GRD) والقيادة التعاقدية الأمريكية المشتركة - العراق/أفغانستان (JCC-I/A) إلى موظفي التسويق/العطاءات في المصانع العراقية ذات الملكية الخاصة المُعطلة ومنخفضة الإنتاج.

الخدمات القنصلية لتأشيرات العمل

معلومات أساسية

إن أوجه القصور في النظام الأمريكي الحالي لطلب الحصول على التأشيرة للعراق (التي تُشير التقارير إلى أنها خاصة بالعراق) تشكل العقبات الرئيسية أمام رجال الأعمال العراقيين الذين يقومون بطلب تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة ويحصلون عليها من أجل إجراء الأعمال التجارية بها.

ومن أهم أوجه القصور هذه هي الممارسات التي تقوم بها السلطات القنصلية الأمريكية التي تُجري المقابلات الخاصة بطلب الحصول على التأشيرة بالنسبة لرجال الأعمال العراقيين في السفارات والقنصليات الأمريكية الموجودة خارج العراق فقط (بشكل رئيسي في الأردن وفي تركيا أحيانًا)، بدلاً من إجراءها في العراق.
وبناء عليه فإن التأثير العملي المباشر هو، بخلاف الوضع في معظم الدول الأخرى (حيث تقوم السفارات والقنصليات الأمريكية بإجراء المقابلات الخاصة بالحصول على تأشيرة الدخول واستخراج التأشيرة محليًا)، لا يمكن لرجال الأعمال العراقيين الحصول على تأشيرة سفر للعمل في الولايات المتحدة (B-1) من داخل الأراضي العراقية.
وبشكل أكثر إسهابًا، بالنسبة للعراقيين الذين يسافرون إلى عمان في الأردن لإجراء المقابلات القنصلية، فإنهم يواجهون الصعوبات التالية، والتي يمكن التغلب عليها إذا قامت الولايات المتحدة بإجراء المقابلات القنصلية في العراق:

- السفر برًا من بغداد إلى الأردن ينطوي على مخاطر شديدة.
- يواجه العراقيين المزيد من التحديات عن السفر إلى الأردن بسبب العدد الكبير للاجئين العراقيين الذين يدخلون البلاد. تقع الحكومة الأردنية تحت ضغوط متزايدة لتحديد أعداد المواطنين العراقيين الذين يُصرح لهم بالدخول إلى البلاد.
- يعتبر السفر إلى الأردن عملية صعبة بالنسبة لرجال الأعمال العراقيين بالنظر إلى التكاليف الإضافية المصاحبة والقيود التي يفرضها عامل الوقت.

تم تجريب وسائل متخصصة للتغلب على هذه المشكلة، مثل الترتيب لإجراء عدد قليل من مقابلات الحصول على تأشيرة الدخول في سفارة الولايات المتحدة في أنقرة في تركيا.
ومع ذلك، لم تكن هذه المحاولة مُثمرة، خاصة مع عدم قدرة الفريق القنصلي الأمريكي في أنقرة على إجراء المقابلات الخاصة بالحصول على تأشيرة الدخول سوى باللغتين الإنجليزية والتركية، وليس باللغة العربية.
يترتب على ما سبق وجود حاجز كبير أمام المؤسسات التجارية العراقية التي تقوم بتطوير فرص التجارة والاستثمار والمشاركة بها والعمل عبر الحدود مع المؤسسات التجارية الأمريكية. علاوة على ذلك، تؤدي هذه العوائق إلى توجيه الشركات العراقية بشكل أكبر مع المؤسسات التجارية الواقعة في الدول التي توجد بها إجراءات أكثر فعالية وعملية بدرجة أكبر لاستخراج تأشيرات الدخول. وعلى سبيل المثال، ثمة دولتين - ألمانيا وإيطاليا - تقومان الآن بإجراء المقابلات الخاصة بتأشيرة العمل وتستخرجان التأشيرات (من السفارة الألمانية، تصلح تأشيرة شينجين للسفر داخل ١٥ دولة أوروبية تشمل ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا) للمواطنين العراقيين في السفارات الخاصة بهما في بغداد خلال مدة زمنية معقولة (أسبوعين على سبيل المثال) من تاريخ التقدم بالطلب. علمًا بأن القنصلية الإيطالية في أربيل، إقليم كردستان، العراق، تتلقى أيضًا الطلبات الخاصة بالحصول على تأشيرة العمل، وتقوم بإجراء المقابلات الخاصة بالحصول على التأشيرة، وفي النهاية تقوم بتسليم تأشيرات العمل المُستخرجة من خلال السفارة الإيطالية في بغداد.

التوصيات

يجب أن توفر وزارة الخارجية الأمريكية حلاً طويل الأجل لعملية إصدار تأشيرات العمل الأمريكية في العراق. وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تخصيص الموارد من أجل توفير الموظفين في السفارة الأمريكية في بغداد والفريق الإقليمي لإعادة الإعمار في أربيل، الذي يمكنه توفير الخدمات التالية وتسهيل المقابلات القنصلية لاستخراج التأشيرة لرجال الأعمال العراقيين واستخراج التأشيرة للمرشحين العراقيين المؤهلين:

1. توفير التمثيل القنصلي الدائم في السفارة الأمريكية في بغداد، بحيث يصبح من الممكن إجراء المقابلات الخاصة باستخراج التأشيرة.

2. توفير الخدمات القنصلية في أربيل عن طريق تأسيس مكتب/موظف قنصلي أمريكي لإجراء المقابلات الخاصة باستخراج التأشيرة في العراق.

3. تأسيس، وفقًا لما تقتضيه الظروف وتسمح به الحاجة، مكتب/موظف قنصلي أمريكي في البصرة (مركز تجاري مهم أيضًا) لإجراء المقابلات الخاصة باستخراج التأشيرة بالنسبة لرجال الأعمال الذين يتطلبون الحصول على التأشيرة المُقيمين في جنوب العراق. وفيما يتعلق بذلك، يُشير الحوار إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية تحتفظ بالعديد من المكاتب القُنصلية في دول أخرى بالمنطقة، وفي الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم.
يجب على وزارة التجارة الأمريكية أيضًا أن تقوم بتوفير المساعدة لإيجاد حلولاً طويلة الأجل فيما يتعلق باستخراج تأشيرات العمل الأمريكية في العراق عن طريق توفير مكتب خدمات تجارية إضافي في بغداد للربط بين مجتمع الأعمال والقسم القنصلي في السفارة، وهو نفس الإجراء المتبع في السفارات الأمريكية الأخرى.

المشاركة التجارية العراقية في برامج التدريب, والمعارض التجارية , والندوات الامريكية

معلومات أساسية

استفاد عدد من شركات القطاع الخاص العراقية بشكل معقول من جهود الخدمة التجارية الأمريكية في العراق وإدارة التجارة الدولية الخاصة بوزارة التجارة الأمريكية لتجنيد ومساعدة أفراد القطاع الخاص العراقي لتعلم وحضور والمشاركة في المعارض التجارية الخاصة بكل قسم والأحداث التجارية المنعقدة في الولايات المتحدة. والتكاليف المرتبطة بذلك يتحملها رجال الأعمال العراقيين المشاركين بالكامل.

ونتيجة لمثل هذا النشاط، قام عدة مئات من رواد أعمال القطاع الخاص العراقيين بالتسجيل لحضور برامج التدريب والمعارض التجارية والندوات في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٤. وقد تزايد معدل الحضور والمشاركة منذ ذلك الحين.

من المعروف تمامًا أن مثل هذه المشاركة المُسهلة من قبل الحكومة الأمريكية عن طريق رواد الأعمال العراقيين في تلك الأحداث التجارية يمثل بعض من أفضل الفرص المُتاحة أمام المشروعات العراقية والأمريكية لاستكشاف وتأسيس العلاقات التجارية. علاوة على ذلك، قرر جميع المشاركين العراقيين، كنوع من التمييز التجاري، أن هذه المشاركة تُمثل قيمة تجارية واقتصادية كبيرة بالنسبة للمشروعات الخاصة بهم.

وحتى مع التسليم بالجهود الكبيرة للخدمة التجارية الأمريكية وإدارة التجارة الدولية الأمريكية في العراق، فإن المعلومات الخاصة بتوافر هذه البرامج الهامة لم تصل حتى الأن إلى عدد كبير من الشركات العراقية بسبب المحدودية في عدد الموظفين والموارد المتاحة في العراق للتوسع في الدعم.

وفي نفس الوقت، تتوافر القدرة لبعض المنظمات العراقية مثل اتحاد الغرف التجارية العراقية (FICC) واتحاد الصناعات العراقية (IFI) للوصول إلى ما يزيد عن ٣٠٠ ٠٠٠ مؤسسة تجارية عراقية صغيرة ومتوسطة (SMEs)، وهي على استعداد للمساعدة في تعريف الشركات العراقية بهذه البرامج، واستقصاء تعبيرات الاهتمام من الشركات العراقية، ثم تقديم الاستجابات الإيجابية لموظفي الخدمة التجارية الأمريكية في بغداد.

التوصيات

يجب أن تقوم إدارة التجارة الدولية والخدمات التجارية التابعة لوزارة التجارة الأمريكية بالتوسع في نطاق برنامج التسهيلات التجارية في العراق عن طريق تطوير وتشكيل برنامج قادرعلى الوصول إلى معظم المؤسسات العراقية الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من خلال منظمات عراقية مثل اتحاد الغرف التجارية العراقية واتحاد الصناعات العراقية.

الشفافية في التوريدات العامة

معلومات أساسية

إن الشركات الأمريكية تواقة إلى المساعدة في إعادة بناء العراق، والعديد من الشركات من جميع القطاعات الصناعية مستعدة للمشاركة في جهود إعادة الإعمار لتلعب دورًا محوريًا في جهود إعادة الإعمار وترسيخ الاستقرار هُناك. ومن المعروف أن الحكومة العراقية هي أكبر مشتري للبضائع بمختلف أنواعها، حيث تتنوع من السلع الأساسية إلى المعدات عالية التقنية. والشركات الأمريكية على استعداد لتوفير البضائع والخدمات عالية الجودة وهي مُهتمة بشكل كبير بالتقدم بعطاءات في المناقصات المطروحة من قبل وزارات الحكومة العراقية.

قطعت وزارات الحكومة العراقية خطوات هامة في تحسين عمليات التوريد الخاصة بها. قام مركز المساعدة على التوريد في وزارة التخطيط العراقية بنشر دليل البداية السريعة للتعاقدات لعام ٢٠٠٧، وهو يوضح التزام الحكومة العراقية بزيادة مستوى الشفافية في التوريدات العامة.

Http://www.export.gov/iraq/pdf/contracting_guide.pdf

يدعم الحوار التجاري الأمريكي العراقي ويُثني على جميع الجهود التي تقوم بها الحكومة العراقية، مثل دليل التعاقدات، للاستمرار في تحسين مستوى الشفافية في التوريدات العامة. كذلك فإن الحوار التجاري الأمريكي العراقي يؤمن بأنه يجب على الحكومة العراقية الحرص على تحقيق المزيد من التحسين في مستوى الوضوح والشفافية وعدم التمييز في إجراءات التوريد العامة والخاصة عن طريق إقرار المعايير التالية:

- حظر استخدام العطاءات الخاصة بالتكنولوجيا، مما يُعطي مزايا شديدة لمواصفات الأجهزة الخاصة بشركة معينة، وهو ما يؤدي إلى وضع حواجز أمام التجارة.
- حظر مشاريع التوريدات العامة على الشركات التي قد قامت بخرق العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة.
- حظر مراجعات المنح عن طريق أحد الأقسام السياسية التابعة للحكومة من أجل الحد من الرشوة.
- ضمان الثقة في عمليات منح عقود التوريد ومنع إعادة طرح العطاءات بعد الإعلان عن منح العقد.
- وضع آلية لحل النزاعات.
- التحرك على أساس سريع لإتمام مفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي سوف تؤدي إلى العضوية الكاملة.

التوصيات

يعمل الحوار التجاري الأمريكي العراقي على دعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى وضع ممارسات أكثر شفافية للتوريد، ويوصي باستمرار الحكومة العراقية في إقرار وتطبيق قوانين وتنظيمات التوريد التي تساعد على زيادة مستوى الوضوح والشفافية وعدم التمييز في سياسات ومبادئ وإجراءات التوريد العامة والخاصة لتحقيق إمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالمشروعات والعطاءات التنافسية عالية الجودة بالنسبة للحكومة العراقية.

برامج الرسملة والتمويل بالنسبة للمؤسسات التجارية الخاصة في العراق

معلومات أساسية

لقد أدت عدم الوفرة النسبية المستمرة لرأس المال المبدئي والتشغيلي والتوسعي للمؤسسات التجارية العراقية صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) - تمثل في الوقت الحالي ما يزيد عن ٩٠% من المشاريع التجارية العراقية - إلى الإعاقة الشديدة لتحقيق حيوية ونمو القطاع الخاص العراقي. فعلى سبيل المثال، في الدول التي يوجد بها قطاع خاص ناضج وفي الأسواق الليبرالية الناشئة، تحصل المؤسسات التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم المبدئية على رأس المال التشغيلي والتوسعي من خلال التسهيلات الائتمانية والاستثمارية المختلفة المقدمة من المؤسسات المالية الخاصة.

أحرز العراق خلال السنوات الخمس الماضية تقدمًا نحو تأسيس قطاع مصرفي خاص قوي من خلال جهود الحكومتين الأمريكية والعراقية. وقد قامت جميع البنوك الخاصة بزيادة رأس المال الخاص بها وفقًا لمتطلبات البنك المركزي العراقي وتم تطوير البنية الأساسية المصرفية أيضًا. وقد أدت الاستثمارات الأجنبية في بعض البنوك إلى ميزانيات أقوى وعلاقات ائتمانية ضرورية للغاية. علاوة على ذلك، تم تأسيس وسائل مصرفية جديدة للقطاع الخاص لتناول وحل الحواجز البنائية والتنظيمية التي تقف أمام قيام البنك الخاص بتسليف المؤسسات التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs). وللمزيد من الإيضاح، تم تأسيس شركة العراق المحدودة للضمانات المصرفية وتمويلها عن طريق ١١ بنك خاص كمؤسسة عراقية الملكية والإدارة لتوفير الضمانات المصرفية من أجل تسهيل القروض للمؤسسات التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) ولتعزيز المعايير الحديثة لإدارة الائتمان وممارسات التسليف المعتمدة على تدفق النقدية فيما بين البنوك التجارية المشاركة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، تظل المحركات الائتمانية للمؤسسات التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم غير متاحة بالشكل الكافي في العراق لعدة أسباب رئيسية.
ولعل السبب الرئيسي هو الممارسات التاريخية طويلة الأجل للبنوك العراقية الخاصة للتسليف بضمانات إضافية فقط بدلاً من التسليف على أساس المنهجية الحديثة لتدفق النقدية المدعومة عن طريق الفوائد المضمونة القابلة للتطبيق بموجب القانون في مديونية الحسابات...إلخ. إن الحوار لعلى يقين من أن غياب قانون عراقي حديث وفعال للتعاملات المضمونة يعتبر أيضًا من أهم العوامل التي أدت إلى عدم قيام البنوك العراقية الخاصة حتى الأن بوضع آلية للتسليف التجاري تقوم على المنهجية الحديثة لتدفق النقدية. والحوار مُتفهم أيضًا لقيام حكومة العراق في الوقت الحالي بالتفكير في سن قانون التعاملات المضمونة هذا.
وأحد أهم الأسباب الأخرى هو هروب رأس المال العراقي إلى خارج البلاد مع تدهور الوضع الأمني. فقد كان من الممكن ضخ رأس المال هذا في مشاريع التنمية في العراق. تُشير التقارير إلى أنه مع التحسن الحالي الذي يشهده الوضع الأمني في العراق، فقد بدأ العراقيون بالعودة إلى وطنهم، ومن المتوقع عودة الكثير من رأس المال العراقي في القريب العاجل أيضًا. وبناءًا عليه، يمكن أن يتوفر رأس المال الإضافي لتمويل التوسع في القطاع الخاص العراقي.
وأحد الأسباب الإضافية المهمة هو الأسلوب المتبع في تطبيق السياسة النقدية المضادة للتضخم لصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك المركزي العراقي (CBI). حيث أن أسلوب التطبيق هذا يفرض معدلات فائدة عالية على إيداعات البنك الخاص العراقي بالدينار العراقي في البنك المركزي العراقي. ومن تحقيق إيداعات بالدينار العراقي، يقوم البنك المركزي العراقي بدفع سعر فائدة مفاجئ خالي من المخاطرة تمامًا للبنوك العراقية الخاصة، يزيد بشكل منتظم بنسبة ٢٠% في السنة على الإيداعات بالدينار العراقي للبنوك العراقية الخاصة. وقد كان لهذه السياسة والممارسة الأثر غير المقصود في منع البنوك العراقية الخاصة عن تطوير نموذجًا تجاريًا يشمل التسليف التجاري كعمل أساسي. ومع هذه العوائد العالية الخالية من المخاطرة على الإيداعات المفاجئة، قامت البنوك العراقية الخاصة بشكل مفهوم بتوجيه نماذج العمل الخاصة بها من أجل جذب الإيداعات الجارية بالدينار العراقي، التي يتم إيداعها بعدئذ لدى البنك المركزي العراقي، بدلاً من التسليف التجاري. حتى عندما تقوم البنوك العراقية الخاصة بإعطاء قروض تجارية لشركات القطاع الخاص العراقي، فإن هذه القروض ذات أسعار فائدة أعلى من السعر المفاجئ الخالي من المخاطرة الخاص بالبنك المركزي العراقي وأعلى بكثير من الأسعار التجارية العالمية. باختصار، تؤدي أسعار الفائدة العالية جدًا التي يفرضها البنك العراقي الخاص على القرض التجاري إلى جعل هذا النظام المحتمل للتسليف/الاقتراض التجاري غالٍ بشكل غير مقبول بالنسبة لشركات القطاع الخاص.

وأحد الأسباب الأخرى هو غياب (إلى حد بعيد) العلاقات المصرفية الدولية والإقليمية المنسقة فيما بين البنوك الخاصة العراقية والمؤسسات المالية في الدول التي تعتبر شركاء تجاريين مهمين مع العراق. وسوف يتطلب دمج البنوك العراقية الخاصة في المجتمع المصرفي الدولي من خلال إرساء مثل هذه العلاقات ما يلي: تطبيق نظام مصرفي رقابي وتنظيم يتميز بالحداثة والشفافية، بما في ذلك قواعد "اعرف عميلك" (KYC)، والتقارير المالية الواضحة عن طريق البنوك الخاصة العراقية باستخدام معايير المحاسبة المالية الدولية، وتطوير البنية الأساسية المالية (بما في ذلك قدرات التحويل الإلكتروني للأموال الضرورية لتنفيذ عمليات التحويل الخارجية والداخلية فيما بين البنوك)، وبناء القدرة وتدريب موظفي البنوك بالإضافة إلى تكييف الممارسات والتقنيات المصرفية الحديثة.

التوصيات

من أجل زيادة رأس المال المبدئي والتشغيلي والتوسعي بالنسبة للمؤسسات التجارية العراقية صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs)، يوصي الحوار بما يلي:

1. أن تقوم حكومة العراق، و حسب الضرورة، حكومة الولايات المتحدة، بالمزيد من التشجيع للقطاع المصرفي الخاص من أجل توفير المنتجات الائتمانية والخدمات المالية الضرورية لتحقيق نمو المشروعات الخاصة عن طريق:

- أ. مراجعة أسلوب تطبيق السياسة النقدية لصندوق النقد الدولي (IMF)- البنك المركزي العراقي (CBI) من خلال تفويض أسعار تسليف عالية لإزالة عقبة كبيرة من أمام نظام القروض التجارية التي تقدمها البنوك الخاصة العراقية للمؤسسات التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) التابعة للقطاع الخاص.

- ب. تقديم الحوافز للبنوك العراقية الخاصة (مثل برامج ضمانات القروض الشبيهة بتلك المقدمة من قبل إدارة المشاريع الصغيرة الأمريكية) لإيجاد وتوفير عدد من المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة الهامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأخرى التي تقوم بالتسليف (مثل آليات التمويل العقاري، والتمويل الإيجاري، والاعتمادات الدائرة/القروض مُحددة الأجل) على أساس المنهجية الحديثة للتسليف على تدفق النقدية.

- ج. سّن قانون جديد للتعاملات المضمونة يمكّن البنوك من أخذ فوائد مضمونة فعالة في إيداع الضمانات، ومديونية الحسابات، وأوراق الملكية المنقولة ...إلخ عند منح القروض التجارية المعتمدة على تدفق النقدية للمشروعات الخاصة.

2. تطبيق وتنفيذ قواعد KYC الدولية-القياسية والتقارير المالية عن طريق البنوك العراقية الخاصة وباستخدام المعايير الدولية للمحاسبة المالية.

3. عندما وبينما، تتوافر لبنوك القطاع الخاص القدرة على لعب الدور المنوط بها، فأن الحكومة العراقية تقوم بتوجيه الأعمال الحكومية، المدعومة من صندوق التنمية من أجل العراق (DFI)، إلى البنوك العراقية الخاصة.

4. يتم تأسيس لجنة عمل-لصالح-الحكومة تُديرها البنوك العراقية الخاصة (من خلال إحدى المنظمات مثل رابطة مصرفيو العراق الخاصة) وتضم أيضًا ممثلين عن الهيئات التجارية العراقية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لتقديم النصيحة إلى حكومة العراق (بما في ذلك البنك المركزي العراقي) عن حالة الصناعة المصرفية العراقية، وكذلك عن السياسات والممارسات التي تؤثر على تمويل القطاع الخاص العراقي.

5. يتم استهداف وبشكل استراتيجي المواطنين العراقيين المهاجرين بواسطة الحكومة العراقية وذلك بالحوافز الملموسة جنبًا إلى جنب مع حملة إعلامية متكاملة للتشجيع على عودة رأس المال إلى العراق من أجل تمويل التوسع في القطاع الخاص العراقي.

برامج المساعدة الفنية والمعونة الموجهة لإعادة افتتاح وتحديث المصانع العراقية ذات الملكية الخاصة التي تم إغلاقها ومنخفضة الانتاج

معلومات أساسية

في منتصف عام ٢٠٠٦، أطلقت وزارة الدفاع الأمريكية (DoD) مبادرة موجهة عن طريق نائب وزير الدفاع للتحول التجاري من أجل إعادة هيكلة وتحويل العمليات والأنظمة التعاقدية لوزارة الدفاع الأمريكية في العراق، بالإضافة إلى تحديد ما يمكن إنجازه لإعادة تنشيط عدد معين من الشركات المملوكة للدولة (SOEs) في القطاع الصناعي العراقي. ومكونات هذه المبادرة الرامية إلى إعادة تنشيط الشركات المملوكة للدولة تشمل ما يلي:
الفرق التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية والتي تقوم بتقييم قدرة مثل هذه الشركات على الالتزام بتعاقداتها مع الحكومة الأمريكية لتوفير السلع والخدمات، والأنشطة غير الرسمية للموائمة التي شملت الزيارات المدعومة والمكفولة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية إلى الشركات المملوكة للدولة (SOEs) عن طريق كبار المسؤولين التنفيذيين الأمريكيين من قطاعات صناعية مكافئة بغرض تحديد إمكانية تكوين شركات عامة-خاصة مشتركة بين الشركات الأمريكية والشركات المملوكة للدولة (SOEs)، ولتحديد إمكانية تواجد أسواق القطاع الخاص بالنسبة لمنتجات مثل هذه الشركات المملوكة للدولة.

وبرنامج وزارة الدفاع الأمريكية (الذي أصبح معروفًا فيما بعد باسم "فريق العمل المعني بعمليات تحسين العمل والاستقرار - العراق) قد شمل أيضًا الشركات المملوكة للدولة التي تحصل على المساعدة الفنية والتعليمات من سلاح المهندسين، فرقة منطقة الخليج، الجيش الأمريكي (USACE GRD) حول الأسلوب الناجح للتقدم بالعطاءات والحصول على عقود الحكومة الأمريكية الممنوحة من قبل القيادة التعاقدية الأمريكية المشتركة - العراق/أفغانستان (JCC-I/A) وفرقة منطقة الخليج (GRD).

والهدف المباشر من الجانب الخاص بالشركات المملوكة للدولة من البرنامج هو إعادة تشغيل العمال غير المستعملين وسد النقص في العمالة في الشركات المملوكة للدولة (SOE)، وعن طريق القيام بذلك، الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في العراق.

تشمل الجوانب الأخرى المهمة في برنامج عمليات تحسين العمل والاستقرار الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية (DoD) ما يلي:

إطلاق البرنامج التعاقدي "العراقي أولاً" عن طريق القيادة العامة للقوات متعددة الجنسيات-العراق (MNC-I) وjcc-I/A يهدف إلى أن تكون الأولوية في منح العقود الممولة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية في العراق للشركات العراقية الخاصة، وقيام JCC-I/A بإنشاء برنامج مستشار أعمال البلد المضيف (HNBA) في العراق لتوفير ورش العمل الشهرية حول الفرص والعمليات التعاقدية لوزارة الدفاع الأمريكية، بالإضافة إلى جلسات الربط الخاصة بالشركات العراقية الخاصة، وتأسيس العديد من البرامج، من خلال GRD، التي توفر التدريب والإرشاد للشركات العراقية حول العقود الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية، بما في ذلك برنامج نسائي يساعد الشركات المملوكة من قبل النساء على المنافسة على العقود الأمريكية. ونتيجة لتأسيس هذه البرامج، فقد تم تحقيق مستوى ملحوظ من التقدم: تم تسجيل ما يزيد عن ٦٠٠٠ شركة عراقية للمنافسة على العقود الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية، وما يزيد عن ١,٣ مليار دولار أمريكي هي قيمة العقود التي قد تم منحها بشكل مباشر للشركات العراقية.

وحتى مع هذا التقدم الذي تم إحرازه، فإنه ما يزال هناك الكثير لإنجازه.

الشركات العراقية التي يُقدر عددها بـ٦٠٠٠ شركة والتي قد تم تسجيلها للمنافسة على عقود وزارة الدفاع الأمريكية تشكل ما يقرب من ١,٨% فقط من المؤسسات التجارية العراقية صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) التي يزيد عددها عن ٣٣٠ ٠٠٠ مؤسسة في العراق. وهذه المؤسسات التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) تشكل ما يزيد عن ٩٠% من إجمالي عدد الشركات العراقية الخاصة.

ووفقًا للتقارير التي تسلمها الحوار من اتحاد الغرف التجارية العراقية واتحاد الصناعات العراقية، يتضح أن معظم هذه المؤسسات التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) العراقية الخاصة التي يبلغ عددها ٣٣٠ ٠٠٠ مؤسسة هي كالتالي: ليست على دراية ببرنامج العراقي أولاً، ولم تُتح لها الفرصة للمشاركة في أي من برنامج JCC-I/A HNBA أو برامج التدريب والإرشاد الخاصة بفرقة منطقة الخليج (GRD)، ولم تتمكن حتى الآن من المنافسة بشكل فعال على العقود الممنوحة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية، وبالتالي، ثمة حالات بها بعدم استغلال أو نقص العمالة.

أبلغ اتحاد الغرف التجارية العراقية واتحاد الصناعات العراقية عن أن القطاع الصناعي في العراق قد تأثر كثيرًا بمجموعة الظروف هذه: ففي الوقت الحالي، تعيش معظم مصانع القطاع الخاص العراقي في نفس الحالة مثل المؤسسات التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم (SOEs) في القطاع الصناعي - سواء المُغلقة أو العاملة لكنها منخفضة الإنتاج - قبل برنامج عمليات تحسين العمل والاستقرار.

تحتاج مصانع القطاع الخاص لنوع مشابه من المساعدة من أجل تحقيق "إعادة التشغيل السريع".

من الضروري توافر فرص كبيرة للمساعدة الفنية والاستثمار من الشركات المشتركة العالمية وغيرها من أشكال الشركاء التجاريين من خارج العراق الذين يستعدون للقدوم إلى العراق.
ومع ذلك، لم يتحقق ذلك حتى الآن بسبب الوضع الأمني في الغالب.

ومن الضروري وجود برنامج مشترك للحكومة الأمريكية والعراقية من أجل البدء في المراحل الثلاث الأولى الضرورية من أجل إعادة تشغيل مصانع القطاع الخاص:

(1) يشمل ذلك دراسات السوق الرسمية، وتقييمات الجدوى الخاصة بالقطاع في فئة الاستثمار، والبدء مع أهم المصانع العراقية الخاصة القابلة للبقاء في كل قطاع، و
(2) تحديد الشركاء التجاريين الأمريكيين والدوليين المحتملين الذين يتمتعون بالخبرة الفنية والتجارية الضرورية مع الاهتمام الشديد بالدخول في ترتيبات تجارية ثنائية المنفعة، و
(3) الترتيب للقيام بزيارات إلى المصنع/المنشأة بالنسبة لكبار المسؤولين التنفيذيين من هذه الشركات الأمريكية والدولية المهتمة (يمكن أن تطلب المساعدة من وزارة الدفاع الأمريكية وعناصر قوات التحالف كما هو الحال بالنسبة للمساعدة التي قد تم تقديمها لكبار المسؤولين التنفيذيين التجاريين الأمريكيين قبل زيارة المنشآت التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم (SOEs) في العراق).

وكما هو الحال بالنسبة للمنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم (SOEs)، يجب أن يتوافر للمصانع الخاصة المعاد تشغيلها سوق أولي موثوق لبيع منتجاتها. ووفقًا للتقارير، توجد إمكانية بالنسبة للعديد من المصانع العراقية المعطلة لإنتاج السلع والخدمات عالية الجودة المطلوبة من قبل قوات التحالف في العراق، لكن يتم توفيرها في الوقت الحالي من خارج العراق، ثم يتم نقلها إلى داخل البلاد بتكاليف باهظة تزيد عن تكاليف إنتاجها في المصانع العراقية المُعاد تشغيلها.
تشمل هذه السلع والخدمات أثاث المكاتب العسكرية والمباني السكنية، ومواد البناء (بما في ذلك الطوب البنائي المصنوع من الخرسانة)، والفاكهة والخضار ومنتجات الألبان الطازجة، والزي الرسمي للقوات الأمنية العراقية، وغيرها من السلع والمنتجات المعمرة التي تقوم بشرائها وزارة الدفاع للاستخدام في العراق.

إن الآليات متوافرة لمثل هذا الإجراء. كما تمت الإشارة إليه في السابق، يُعطي برنامج "العراقي أولاً" الأفضلية بالفعل في منح العقود للشركات العراقية جنبًا إلى جنب مع الشركات غير العراقية التي تلتزم التزامًا شديدًا باستخدام وتدريب وبناء القوى العاملة الخاصة بها من العراقيين. ومن خلال توفير عقودًا تزيد قيمتها عن مليار دولار أمريكي لما يُقدر بنسبة ١,٨% من جميع الشركات العراقية مباشرة، فقد نجح البرنامج في إيجاد رأس المال وبناء القدرات الفنية والإدارية للهيئات التجارية العراقية المستفيدة.

إن الحوار مُتفهم لتواجد السلطات بموجب قانون التوريدات الأمريكي للتوسع في نطاق تطبيق برنامج "العراقي أولاً" من أجل دعم أفضليات "شراء المنتج العراقي" في عطاءات الحكومة الأمريكية التي تشمل تسليم السلع المُصنعة للوكالات التابعة للحكومة الأمريكية في العراق.

لا يتم منح أي من هذه الأفضليات بموجب برنامج العراقي أولاً الحالي. نتيجة لذلك، وعلى سبيل المثال، معظم الأثاث ومواد البناء التي يتم توفيرها بموجب عقود المتطلبات الضخمة الشاملة لوحدات الإسكان العسكري لا يتم شراءها عن طريق هؤلاء المتعاقدين الأساسيين من المصانع العراقية الخاصة، بل من مصادر في الدول المجاورة ودول المنطقة بدلاً من ذلك.

علاوة على ذلك، سوف يستفيد مالكو المصانع العراقية الخاصة بالمثل من سلاح المهندسين، فرقة منطقة الخليج، الجيش الأمريكي (USACE GRD) والقيادة التعاقدية الأمريكية المشتركة - العراق/أفغانستان (JCC-I/A) التي تطلب بشكل مباشر مشاركة موظفي التسويق/العطاءات العاملين في المصانع الخاصة في البرامج الحالية للتدريب على المساعدة الفنية في التوريد التي يقدم من خلالها كل من USACE GRD وjcc-I/A التعليمات الفعالة لرجال الأعمال العراقيين حول كيفية التقدم بالعطاءات والحصول على عقود الحكومة الأمريكية الممنوحة على أساس تنافسي والتي تتم معالجتها عن طريق تلك الوكالتين في العراق.

التـوصيـــات

بناء على ذلك، يوصي الحوار بضرورة قيام حكومتي كل من العراق والولايات المتحدة بالإجراءات التالية:

1. تأسيس برنامج جديد يهدف إلى إعادة افتتاح وتحديث المصانع العراقية الخاصة كخطوة تمهيدية لإنشاء الشركات المشتركة الخاصة، والاستثمار، والعلاقات التجارية الأخرى بين هذه الشركات العراقية من ناحية والهيئات التجارية الأمريكية والدولية من الناحية الأخرى. يجب أن يشمل هذا البرنامج ما يلي:

- أ. دراسات تقييمات الجدوى من فئة الاستثمار والمدعومة من الحكومتين العراقية والأمريكية حسب القطاع (بما في ذلك دراسات السوق الرسمية) للمصانع العراقية الخاصة القابلة للبقاء والتي قد تم إغلاقها أو منخفضة الإنتاج في كل قطاع صناعي.

- ب. المشاركة الحكومية العراقية والأمريكية في تحديد الشركاء التجاريين المحتملين من الولايات المتحدة والدوليين الذين يتمتعون بالخبرة الفنية والتجارية الضرورية، بالإضافة إلى الاهتمام القوي بدخول ترتيبات تجارية ثنائية المنفعة. يمكن أن يشمل هؤلاء الشركاء بنوك الاستثمار ذات الخبرة المعروفة في الأسواق الجديدة جنبًا إلى جنب مع المستثمرين الاستراتيجيين الذين توجد اهتمامات خاصة بهم في قطاعات مختلفة.

- ج. الترتيب لزيارة المصنع أو المنشأة عن طريق كبار المسؤولين التنفيذيين من الشركاء التجاريين الأمريكيين والدولين المهتمين. يمكن أن تتطلب إتاحة مثل هذه الزيارات المساعدة من وزارة الدفاع الأمريكية وقوات التحالف كما هو الحال بالنسبة للمساعدة التي قد تم تقديمها لكبار المسؤولين التنفيذيين التجاريين الأمريكيين الذين قد تمت دعوتهم لزيارة المنشآت التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم (SOEs) في العراق بناءاً على المبادرة الخاصة بفريق عمل وزارة الدفاع الأمريكية المعني بعلميات تحسين الاستقرار والعمل.

2.التوسع في برنامج "العراقي أولاً" الحالي لتوفير أفضليات شراء المنتج العراقي في عقود الحكومة الأمريكية التي تشمل السلع المُصنعة اللازم تسليمها إلى العراق. يجب أن يسمح هذا البند بمستوى مكافئ من الأفضلية في منح العقود لشركات من دول التحالف ذات الالتزامات القوية باستخدام وتدريب وبناء قدرة القوى العاملة العراقية الخاصة بها سواء بشكل مباشر أو عن طريق التعاقد من الباطن.

3.توجيه البرامج الحكومية الحالية للتدريب والمساعدة الفنية في التوريد الخاصة بكل من USACE GRD وU.S JCC-I/A. إلى موظفي التسويق/العطاءات في المصانع العراقية الخاصة المعطلة ومنخفضة الإنتاج لجعل هذه المشروعات أكثر قدرة على الفوز بالعقود على أساس الاستحقاق، بدلاً من فقدان الأهلية للحصول على العقود بسبب الأخطاء الفنية غير المقصودة التي يمكن أن تنتج عن غياب المعرفة بالعمليات الأمريكية التنافسية لعطاءات التوريد.

المرفق أ

المصفوفة الأولية "المشكلات الرئيسية" للحوار التجاري الأمريكي-العراقي: تم إعدادها عن طريق الاجتماع القطاعي الأمريكي-العراقي المشترك المنعقد في أربيل، إقليم كردستان العراق
فبراير ٢٠٠٧

الحكومة

- الولايات المتحدة: سياسة التأشيرات - فتح مكتب في أربيل لتسهيل الاستخراج
- الولايات المتحدة: استشاريي السفر - تعكس الظروف السائدة في القطاعات الأمنة
- العراق: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) - الحفاظ على القوة الدافعة
- العراق: قانون الهيدروكربونات - الإقرار والتطبيق
- الولايات المتحدة: إن تطبيق قوانين الملكية الفكرية من العوامل المهمة لجذب الاستثمار
- العراق: قوانين استخدام الأرض - تحديث
- العراق: تضمن التعاقدات الحكومية تحقيق الشفافية وإمكانية التنبؤ
- الولايات المتحدة: يساعد "صندوق الاستثمار القطري" على دعم وبدء الاستثمارات في العراق والاستفادة منها

القطاع الخاص

- تعيين نقاط اتصال لكل مفوض
- نشر الأخبار عن فرص الاستثمار المتاحة في المناطق الأمنة (الولايات المتحدة)
- تأسيس نظام معلومات لجمع ونشر التفاصيل الخاصة بفرص العمل (العراق)
- إعطاء الأولوية للقطاعات المناسبة. وضع "خريطة للاستثمار" (العراق)
- تخطيط اجتماعات المتابعة. التحديد المشترك لجدول الأعمال
- المشاركة في "جدول أعمال كردستان" عند نشره (أبريل) (العراق)
- إنشاء موقع إلكتروني من أجل "الحوار" (الولايات المتحدة)
- البدء في برنامج "المدينة الشقيقة" (الولايات المتحدة والعراق)
- التشجيع على مشاركة الولايات المتحدة في المعارض التجارية بالعراق (الولايات المتحدة)
- إعداد وفود الأعمال ذات التركيز الاستراتيجي للولايات المتحدة والعراق

المرفق ب

العوامل التي تؤثر على نمو شركات القطاع الخاص العراقية

يُشير الحوار إلى أن العوامل التالية تؤثر بشكل كبير على نمو شركات القطاع الخاص في العراق:

- العقبات التي تقف أمام التجارة والاستثمار والعوائق التنظيمية التي تواجه إيجاد الوظائف والنمو،
- المبادرات التي يمكن أن تتخذها حكومة العراق، مثل سّن أو تعديل أو تعزيز أو إلغاء القوانين والتنظيمات التي تهدف إلى تعزيز نمو شركات القطاع الخاص في العراق،
- تعزيز فرص التجارة في كل من العراق والولايات المتحدة، وتحديد الفرص المتاحة للعمل المشترك بين الشركات الأمريكية والعراقية، و
- جذب الشركات الأمريكية للعمل كمُحفز لنمو القطاع الخاص العراق من خلال الاستثمار والمشاركة في الفرص التجارية للقطاع الخاص العراقي.

المرفق ج

مصادر التمويل بالاقتراض في العراق

يعتقد الحوار أنه من الملائم الإشارة بشكل أوضح، كجزء من هذه التوصيات، إلى برامج المساعدة المالية لشركات القطاع الخاص العاملة في العراق والتي قد تم تأسيسها حتى تاريخه من خلال الجهود التعاونية لحكومات العراق والولايات المتحدة، كما يلي. (بعض الحوافز التي تقدمها هذه البرامج متوافرة للشركات العراقية فقط، والأخرى متوافرة للشركات الأمريكية فقط. هذه القائمة مُحددة للاستخدام كعمل متقدم، وهي شاملة للبرامج الرئيسية، لكن ليس بالضرورة لكل البرامج).

- قروض صندوق العراق لتنمية السوق الأوسط (IMMDF) - قروض مشروطة قيمتها من ٠٠٠ ٢٥ دولار أمريكي إلى ٥ مليون دولار أمريكي للشركات التي تقع في العراق ويملك العراقيون معظم أسهمها. بتمويل عن طريق OPIC/IRMO، ويقوم بإدارته السيد/ديفيد ستراين. سعر الفائدة يقرب من ١٩ %. برنامج التمويل الكلي: ١٤٠ مليون دولار أمريكي (مصروفات وتعليق ٤٦ مليون دولار أمريكي حتى مايو ٢٠٠٧ زائد ٥٨ مليون دولار أمريكي تحت المراجعة). /Http://www.immdf.org.jo
- القروض الممولة من وزارة العمل والشئون الاجتماعية العراقية (MoLSA)/وزارة المالية (MoF) - من ٠٠٠ ٣ إلى ٠٠٠ ١٠ دولار أمريكي (يمكن أن تصل إلى ٠٠٠ ٤٠ دولار أمريكي) للشركات العراقية. سعر الفائدة ٢% فقط. مجموع التمويل ٣٠ مليون دولار أمريكي (زائد ما يصل إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي أكثر في خطوط الأنابيب). التمويل من خلال نوافذ البرنامج الائتماني لوزارة العمل والشئون الاجتماعية (MoLSA). للمزيد من المعلومات، اتصل على simona.marinescu@bearingpoint.com
- قروض التمويل الجزئي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) - القروض الجزئية التي يبلغ متوسط قيمة القرض فيها ٤٠٠ ١ دولار أمريكي والمقدمة للأفراد العراقيين والمشاريع الصغيرة. وتتم إدارتها عن طريق العديد من المنظمات غير الحكومية (NGOs) في جميع أنحاء العراق. سعر الفائدة يقرب من ١٩ %. إجمالي القروض المستحقة: ٢٠ مليون دولار أمريكي. Loan@izdihar-iraq.com.
- قروض التمويل الجزئي على Kiva.org - خدمة على الإنترنت للموائمة بين الأفراد "المُقرضين" والمقترضين. أسعار فائدة السوق. تتم إدارته في الوقت الحالي بالتعاون مع مؤسسة للتمويل الجزئي في كركوك. Www.kiva.org.
- قروض مؤسسة الاستثمار الخاص الدولية الأمريكية (OPIC) - ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار أمريكي للمشروعات القائمة في العراق والمملوكة بنسبة ٢٥% على الأقل لمواطنين أمريكيين.

أسعار فائدة السوق. تم تمويل مشروعين عقاريين في العراق. http://www.opic.gov/financing/index.asp. "
الشركة العراقية لضمانات البنوك (ICBG) - توفر ما يصل إلى ٧٠% من الضمانات للبنوك كحافز لمشاركة البنوك في القروض المعتمدة على تدفق النقدية من ٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٢٥٠ دولار أمريكي. يشكل ١١ بنك عراقي خاص والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) المشاركين برأس المال ونرحب بالبنوك الأخرى للاستفادة من برنامج الضمانات.
/Http://www.icbg-iq.com

مصادر تمويل المساهمة

" صندوق العراق - تمويل تغطية ٢٥ مليون دولار أمريكي قائم في الولايات المتحدة، وهو مملوك للمحاربين القدامى، ويركز بنسبة ١٠٠% على العراق، وعلى الضمانات السائلة (الأسهم والسندات) واستثمارات المساهمة الخاصة للأقلية (دور غير تشغيلي). السيد/راند هالتز. rmhultz@aim.com "
صندوق بابل - تمويل تغطية ٩ مليون دولار أمريكي، يركز على الشركات العراقية والشركات المتعاملة مع العراق. مفتوح لاستثمارات المساهمة الخاصة (دور غير تشغيلي).
Http://www.godvig.com

" إدارة رأس مال FDF - تمويل مساهمة صغير خاص (أقل من ١٥ مليون دولار أمريكي) قائم في الولايات المتحدة، ومملوك للمحاربين القدامى، ويركز بنسبة ١٠٠% على العراق. يهدف إلى توفير رأس المال والخبرة التشغيلية للمشاريع.
http://www.fdfcapital.com, واين كالبريث
wayne@fdfcapital.com

التأمين

" غطاء البنية الأساسية لمؤسسة الاستثمار الخاص الدولية الأمريكية (OPIC) - يمكن أن يتم توفير التأمين ضد المخاطر المتخصصة المرتبطة بالمشروع، بما في ذلك، على سبيل المثال، التغطية ضد الخسائر الناتجة عن الخرق غير القانوني للالتزامات المحددة للحكومة المضيفة عن طريق المؤمن عليه في البداية، كما هو ضروري للتشغيل الناجح للمشروع. يتوافر هذا الغطاء بشكل نموذجي لمشاريع البنية الأساسية الكبيرة التي تشمل شبكة من العلاقات المُعقدة مُصممة للحفاظ على التمويل طويل الأجل، بما في ذلك الاتفاقات الرئيسية للامتياز أو التوريد أو الطرح مع إحدى هيئات الحكومة المضيفة. وغطاء البنية الأساسية متوافر للمشاريع التي يكون للحكومة المضيفة فيها حصة غالبة في شركة المشروع (مثلاً، إذا قامت إحدى الهيئات الحكومية العراقية أو الشركات المملوكة للدولة بتكوين شركة مشتركة مع إحدى الشركات الأمريكية بموجب عقد للبناء والتملك والتشغيل والتحويل (BOOT)).
Http://www.opic.gov/insurance/index.asp.

" التأمين السياسي لمؤسسة الاستثمار الخاص الدولية (OPIC) - بالإضافة إلى الهيئات الأمريكية التي تقوم بالتأمين ضد مخاطر مُصادرة الأملاك، يمكن لمؤسسة الاستثمار الخاص الدولية (OPIC) أن تقوم أيضًا على استثمارات المساهمة الأمريكية ضد خطرين سياسيين آخرين: عدم القابلية للتحويل والعنف السياسي. يضمن الغطاء المضاد لعدم القابلية للتحويل التأمين ضد المخاطر المترتبة على عدم قدرة إحدى الهيئات الأمريكية على تحويل الأرباح وخدمة الدين وعوائد الاستثمار الأخرى من العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي، أو نقل الأموال بالدولار الأمريكي إلى خارج البلد المضيف (على سبيل المثال فهو يغطي مخاطر التحويل والنقل، لكنه لا يغطي مخاطر انخفاض قيمة العملة). يضمن غطاء العنف السياسي التأمين ضد فقدان الأصول أو الدخل بسبب الحرب، أو المظاهرات، أو التمرد المسلح، أو أحداث العنف الأخرى ذات الأهداف السياسية (بما في ذلك الإرهاب). وبالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لمستثمري الأسهم الأمريكيين، يمكن لمؤسسة الاستثمار الخاص الدولية أن تقوم بالتأمين على الشركات الأمريكية التي تؤجر المعدات في العراق ضد مخاطر عدم القدرة على الدفع الناتجة عن مُصادرة الأملاك، أو عدم القابلية للتحويل، أو العنف السياسي.
http://www.opic.gov/insurance/index.asp

العناية الواجبة لفرص العمل

" وزارة التجارة الأمريكية، مصلحة التجارة الخارجية الأمريكية، السفارة الأمريكية، بغداد، العراق - (١) العمل مع وزارات GOI حول مقترحات، ومؤهلات، وردود الشركة الأمريكية على العطاءات/RFP و(٢) يساعد برنامج موائمة النتائج العراقيين فيما يتعلق بالسفر إلى الولايات المتحدة وعواصم الشرق الأوسط للالتقاء بالمشروعات الأمريكية في الأحداث التجارية و(٣) ومصادر برنامج قادة التجارة خارج شركات الولايات المتحدة والشرق الأوسط إلى شريك مع المشروعات العراقية في العراق.
Www.buyusa.gov/iraq.

" الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة (USTDA) - تقوم هذه الوكالة بتمويل العديد من أشكال المساعدة الفنية، ودراسات الجدوى، والتدريب، وزيارات التوجيه وورش العمل التجارية التي يمكن أن تؤدي إلى إيجاد علاقات تجارية أمريكية. Www.ustda.gov.

" الفريق العمل المعني بعمليات استقرار العمل (TFBSO) - برنامج وزارة الدفاع الأمريكية المنظم والممول والراعي لزيارات وفود الأعمال إلى العراق لتشجيع الاستثمار الأجنبي.
www.defenselink.mil/tfbso, روني مان
mann@idb.org

الفرص التعاقدية

" تعاقد "العراقي أولاً" - عقود إعادة الإعمار، الكبيرة والصغيرة، الممولة من قبل حكومة الولايات المتحدة من خلال JCC-I/A والموجهة بشكل مباشر إلى المتعاقدين الأساسيين العراقيين، لكن يمكن أن تتقدم الشركات الأجنبية للحصول على العقد أيضًا. يشمل فصولاً دراسية لتعليم الشركات العراقية كيفية التقدم بالعطاءات وإدارة العقود الأساسية. المستشار التجاري للبلد المضيف: شوكت يوسف، هاتف ١٥٣٠-٥٤٤-٧٠٣، البريد الإليكتروني shawkat.yousif@pco-iraq.net.
الموقع الإلكتروني: https://www.rebuilding-iraq.net

" تعاقدات KBR من الباطن - عقود دعم الحياة واللوجيستيات في جميع أنحاء العراق. سوف تأخذ KBR بعين الاعتبار كل من الشركات العراقية والأجنبية فيما يتعلق بفرص التعاقد من الباطن.
Http://www.kbrsupplier.com

المناطق الصناعية

" المناطق الصناعية ذات الإعفاءات الضريبية - يسمح قانون سلطة المنطقة الحرة رقم ٣/١٩٩٨ (FZL) بالاستثمار في المناطق الحرة من خلال المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية. يعمل هذا القانون بموجب التعليمات الخاصة بإدارة المنطقة الحرة وقانون أعمال المستثمرين رقم ٤/١٩٩٩.
وبموجب قانون سلطة المنطقة الحرة، يتم إعفاء البضائع المستوردة من والمصدرة إلى المنطقة الحرة من جميع الضرائب والرسوم، إلا إذا كان يتم الاستيراد إلى داخل العراق. ومع ذلك، لا ينطبق هذا الإعفاء على ضريبة إعادة الإعمار (قرار المُحاسب العام المُعتمد "CPA" رقم ٥٤).
يتم إعفاء رأس المال، والأرباح، وعوائد الاستثمار الخاصة بالمشاريع المقامة في المنطقة الحرة من جميع أنواع الضرائب والرسوم طوال عمر المشروع، بما في ذلك مراحل التأسيس والتشييد.
تشمل عملية الطلب الخاصة بالمستثمر تقديم طلبًا ورسم بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي إلى سلطة المنطقة الحرة. يجب على المستثمر أن يقوم بالتوقيع على عقد إيجار في غضون ٣٠ يومًا من الموافقة على عقد الإيجار. المواقع الحالية للمنطقة الحرة تشمل ما يلي:

- المنطقة الحرة في خور الزبير/البصرة: منطقة مساحتها مليون ميل مربع تقع على بعد ٤٠ ميلاً جنوب شرق البصرة على الخليج العربي في ميناء خور الزبير البحري وقد بدأ تشغيلها منذ يونيو ٢٠٠٤.
- المنطقة الحرة فلافل/نينوا منطقة مساحتها ٤٠٠ ٠٠٠ ميل مربع تقع في الشمال، بالقرب من الطرق البرية وطرق السكك الحديدية التي تربطها بموانئ تركيا، وسوريا، والأردن والبصرة
- صالي هي منطقة تجارية آمنة ولم تدخل مرحلة التشغيل الرسمي حتى الآن - لا توجد بنية أساسية في هذا الوقت.

" المناطق الصناعية في العراق ("I-BIZ") - مناطق صناعية آمنة مرتبطة بقواعد العمليات الأمامية ("FOBs") الأمريكية والبولندية. الشركات مدعوة لتأسيس العمليات في هذه المناطق، التي ستكون آمنة، لكنها بخلاف قواعد العمليات الأمامية، ستكون متاحة لدخول العراقيين إليها.
يمكن للشركات أن تقوم بخدمة كل من قواعد العمليات الأمامية والسواق العراقي على حد سواء. ثمة منطقة صناعية قائمة في العراق مفتوحة في الوقت الحالي في الديوانية. وسوف يتم فتح منطقة آخرى بالقرب من مطار بغداد الدولي في معسكر فيكتوري في أغسطس من عام ٢٠٠٧، ثم يتبعها افتتاح مناطق آخرى في تكريت وبيجي والناصرية. كابتن جون مور،
john.moore1@iraq.centcom.mil

الإقـــــرارات

يعبر الحوار التجاري الأمريكي-العراقي عن شكره العميق للمنظمات التالية على دعمها السخي وإسهاماتها القيمة في هذا المشروع الهام.

● **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)- IZDIHAR لتنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل وشركة لويس برجر جروب.**

يعبر الحوارعن امتنانه لمجموعة لويس برجر جروب/فريق مشروع ازدهار في العراق تحت قيادة بالجيت فوهرا، رئيس فريق لويس برجر ونائب المدير التنفيذي لغرفة التجارة الامريكية في العراق ، للمساعدة الفنية والاستشارات التي كانت مُفيدة للحوار في اكتساب الفهم الكامل لتنمية القطاع الخاص في العراق، بما في ذلك الوضع الحالي للقطاع المصرفي وتمويل المؤسسات التجارية الجزئية والصغيرة والمتوسطة الحجم (MSMEs) العراقية ولتطوير التوصيات الخاصة بالحوار.

كما يرغب الحوار في توجيه الشكر أيضًا إلى فريق عمل المقر الرئيسي لمجموعة لويس برجر في واشنطن العاصمة، وقيادة مشروع ازدهار والفريق الفني له في بغداد، العراق وأربيل، إقليم كردستان العراق، على الدعم السخي الذي ساعد على انعقاد الاجتماع التاريخي المشترك الأول عبر القارات للحوار من هذه الأماكن الثلاثة في ديسمبر ٢٠٠٧، وعلى استضافة هذا الاجتماع. إن مشروع ازدهار هو مشروع لتنمية القطاع الخاص ممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ويساعد على سهولة الحصول على رأس المال بالنسبة للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال قروض البنوك والتمويل الجزئي، بالإضافة إلى تحديث المهارات التجارية من خلال الجمعيات التجارية ومراكز التدريب وتعزيز قدرة الحكومة العراقية والقطاع الخاص على تأسيس بيئة صديقة للسوق للمساعدة في تسهيل التجارة والاستثمار. وقد كان المشروع يعمل عن قرب أيضًا مع برنامج انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، ولجنة الاستثمار الوطني والوكالات المنفذة الأخرى. يقوم مشروع ازدهار بتفعيل مساعدته على المستوى الإقليمي في الشراكة والتنسيق مع فرق إعادة الإعمار الإقليمية والتموين (RRTs وPRTs) والشركاء المحليين من جميع أنحاء العراق.

● **غرفة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية (غرفة التجارة الأمريكية)**

يعبر الحوارعن امتنانه الخاص لغرفة التجارة الأمريكية على إسهامها السخي بالقدرات التحريرية والتصويرية، والإدخالات الجوهرية للقطاع الخاص، والدعم المالي ذي الصلة الذي ساعد على إمكانية نشرهذا التقرير.كما يعبرالحوارعن امتنانه الخاص للفريق(متقاعد) دانيل و.كريسمان، النائب الأول للرئيس للشئون الخارجية في الغرفة الأمريكية وأرام ب.زامجوشيان، مدير المشروع، برنامج الشرق الأوسط وأفريقيا،على إسهاماتهم المهمة.

تعتبر غرفة التجارة الأمريكية أكبر اتحاد تجاري في العالم يمثل ما يزيد عن ٣ مليون شركة من مختلف الأحجام، والقطاعات، والمناطق. وهي تضم المئات من الجمعيات، وآلاف الغرف المحلية، وما يزيد عن ١٠٠ غرفة تجارة أمريكية في ٩١ دولة، بما في ذلك غرفة التجارة الأمريكية-العراق. تسعى غرفة التجارة الأمريكية إلى تعزيز التقدم البشري من خلال نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي قائم على الحرية الفردية، والتحفيز، والمبادرة، والفرص والمسئولية.

● **اتحاد الغرف التجارية العراقية**

لقد اعرب الحوار عن تقديره لمساهمات اتحاد الغرف التجارية العراقية (FICC) واتحاد الصناعات العراقي (IFI) لاعمال الحوار. وقد ضمنت المنظمتين أن الحوار قد تلقى احدث المعلومات المتوفره عن الظروف التجارية في العراق. وكجزء من تعزيز الحوار في مجال البحث وتفهم احتياجات القطاع الخاص العراقي للتجارة والصناعه، فقد أنشأ اتحاد الغرف التجارية العراقية (FICC) واتحاد الصناعات العراقي (IFI) على نطاق البلد ككل لجان استشارية تتألف من أعضاء من كبار رجال الأعمال في كل محافظة وبلدية بغداد ومن كل قطاع تجاري وصناعي كبير. وقد أسهمت الجهود التي بذلها اتحاد الغرف التجارية العراقية (FICC) واتحاد الصناعات العراقي(IFI) اسهاما كبيرا في توصيات الحوار الوارده في هذا التقرير.

معا، يمثل احتاد الغرف التجارية العراقية (FICC) واتحاد الصناعات العراقي (IFI) اكثر من ٣٣٠٠٠٠ مشروع عراقي صغير ومتوسط في جميع محافظات العراق وبلدية بغداد. ان اتحاد الغرف التجارية العراقية (FICC) واتحاد الصناعات العراقي(IFI) مكرسة من اجل بزوغ ونمو القطاع الخاص العراقي التجاري والصناعي.

● **وزارة التجارة الأمريكية ووزارة التجارة في حكومة العراق**

يعبر الحوار عن تقديره العميق لوزير التجارة الأمريكي كارلوس جوتيرز، ووزير التجارة العراقي د/عبد الفلاح السوداني كقيادات عليا لكل من وزارة التجارة الأمريكية ووزارة التجارة العراقية على تقديمهم للمعلومات ودعم فريق العمل مما ساعد على إخراج هذا التقرير. وعلى وجه الخصوص، يعبر الحوار عن امتنانه لقيادة إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية وإدارة تنمية القطاع الخاص في وزارة التجارة العراقية على دعمهما لعمل الحوار في العراق، ولفريق عمل الاستثمار وإعادة إعمار العراق (IIRTF) التابع لوزارة التجارة الأمريكية على دعمه لما تم إنجازه من عمل في الولايات المتحدة. وكذلك فإن الحوار يرغب في التعبيرعن امتنانه العميق لوزارة التجارة الأمريكية على توفيرها للدعم المالي السخي للحوار، مما ساعد إعداد نسخة مُترجمة إلى اللغة العربية من هذا التقرير.

أعضاء الحوار التجاري الأمريكي-العراقي

القسم العراقي

جعفر رسول جعفر
رئيس القسم العراقي من الحوار،
رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية،
نائب رئيس الغرفة العربية-الألمانية للتجارة والصناعة،
رئيس تحرير إحدى الصحف

اختار القسم العراقي من الحوار السيد/جعفر كرئيس للقسم. ويعمل السيد/جعفر أيضًا كرئيس لاتحاد الغرف التجارية العراقية (FICC). وفي هذا المنصب، فهو يمثل شركات القطاع الخاص في اللجان العراقية المشتركة ويشارك في الأنشطة التجارية مع العديد من الوزراء العراقيين جنبًا إلى جنب مع المؤتمرات الدولية والمعارض التجارية حول إعادة بناء العراق. والسيد/جعفر هو أيضًا رئيس تحرير جريدة الفجر الصادق وجريدة الكلام الطيب، ويعمل كنائب لرئيس الغرفة العربية-الألمانية للتجارة والصناعة. والسيد/ جعفر خريج جامعة من قسم الإدارة والإقتصاد.

هاشم ذنون علي
نائب رئيس القسم العراقي من الحوار،
رئيس الاتحاد العراقي للصناعات،
مؤسس وعضو رئيسي في المشروعات الصناعية في القطاع الخاص العراقي

اختار القسم العرقي من الحوار السيد/هاشم ذنون علي للعمل كنائب لرئيس القسم. وقد كان السيد/هاشم أحد رجال الصناعة العراقيين لأكثر من عقدين، حيث قام بتملك وإدارة المشروعات الصناعية التالية: مصنع الفيراس للجلود (بغداد)، وشركة النيبراس للبلاستيك (الموصل)، وشركة الحديبة للصناعات الكيميائية (الموصل) ومصنع العراق للوصلات المعدنية. وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦، عمل كعضو في مجلس إدارة اتحاد رجال الأعمال العراقيين. وكذلك فإن السيد/هاشم ذنون علي يحمل مؤهلًا جامعيًا في القانون.

دارا جليل خليل الخياط
رئيس غرفة التجارة في أربيل،
رئيس اتحاد كردستان للغرف التجارية،
نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية،
مؤسس وعضو رئيسي في المشروعات التجارية والإنشائية للقطاع الخاص العراقي

يعمل السيد/دارا جليل خليل الخياط في الوقت الحالي كرئيس لغرفة التجارة في أربيل، ورئيس اتحاد كردستان للغرف التجارية، ونائب رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية. منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، اشترك بقوة في مشاريع القطاع الخاص في العراق كمؤسس للعديد من الشركات التجارية والصناعية، بما في ذلك شركة سفين للوكالات التجارية (موزع لمنتجات دايو إليكترونيكس وبيكو إليكترونيك وشركة الكهرباء وغيرها من الشركات الأخرى)، وشركة شرين للسياحة وشركة الخياط للإنشاءات الصناعية (مالك ومدير أحد أكبر مصانع صخور الموزاييك) وشركة ماكين للتجارة. وكذلك فإن السيد/دارا جليل خليل الخياط يحمل مؤهلاً جامعيًا من إحدى كليات الحقوق العراقية.

مكي حسن حمادي السوداني
رئيس غرفة التجارة في البصرة،مدير إحدى شركات الاتصالات والإلكترونيات في القطاع الخاص العراقي

السيد/مكي حسن حمادي السوداني هو رئيس غرفة تجارة البصرة، ومؤسس ومدير شركة السبأ للاتصالات والإلكترونيات. عمل في مجال الأجهزة الكهربائية والمعدات الإليكترونية بعد تخرجه من الجامعة في عام ١٩٧٥ وحصوله على درجة في إدارة الأعمال. وقد عمل منذ سن ١٦ سنة حتى تخرجه من الجامعة في مجالات الملابس ومواد البناء.

زهير م.ر. شربة
رئيس غرفة التجارة في النجف،
مدير شركات توكيلات التعاقدات العامة والتجارة في القطاع الخاص العراقي

السيد/زهير م.ر. شربة هو رئيس غرفة التجارة في النجف، وقد عمل خلال عام ٢٠٠٦ كرئيس لفرع النجف من اتحاد المقاولين العراقيين. وهو أيضًا مدير شركة الجمعية للمقاولات العامة وشركة الأزهر للتوكيلات التجارية.

حسن باقي حسن
رئيس غرفة التجارة في السليمانية،
مدير لبعض شركات القطاع الخاص العراقية العاملة في مجال التجارة العامة، والمواد الغذائية، والصناعة والعقارات

السيد/ حسن باقي حسن هو رئيس غرفة التجارة في السليمانية. وبعد حصوله على المؤهل الدراسي في اللغة الإنجليزية من الجامعة العراقية في عام ١٩٩٦، تم توظيفه من قبل منظمة إعادة الإعمار الكردية (KRO). وفي عام ١٩٩٧، قام السيد/حسن باقي حسن بتأسيس ورئاسة الإدارة العامة لهيئة التنمية الإقليمية الكردستانية (RDA). وقد عمل في هذا المنصب في عام ٢٠٠٠. أما في الوقت الحالي فإن السيد/حسن باقي حسن يعمل كمدير للعديد من شركات القطاع الخاص العراقي العاملة في مجال التجارة العامة، والمواد الغذائية، والصناعة والعقارات والتي توجد مكاتب خاصة بها في بغداد، والسليمانية، وأربيل وإسطنبول.

شاكر عبد عودة شهيب
رئيس غرفة التجارة في كربلاء
مدير للعديد من شركات القطاع الخاص العراقي العاملة في مجال التجارة العامة، والإنشاءات وخدمات النقل

السيد/شاكر عبد عودة شهيب هو مدير غرفة التجارة في كربلاء. وقد عمل على مدار ثلاثة عقود تقريبًا في مجال التجارة والإنشاءات، مع تأسيس وإدارة شركة المايا للتجارة العامة في عام ١٩٧٩، وإحدى شركات الإنشاءات في عام ١٩٨٩، وفيما بعد، عمل لصالح شركة ترانزكو إريبيان لخدمات النقل بالإضافة إلى أحد مصانع القطن.
حصل السيد/شاكر عبد عودة شهيب على درجة علمية في علم النفس والتعليم من إحدى الجامعات العراقية في عام ١٩٧٦.

عبد الرزاق عكال الزهيري
رئيس غرفة التجارة في الناصرية،نادي الناصرية الرياضي،
مدير للعديد من شركات القطاع الخاص العراقي العاملة في مجال التجارة العامة والتصدير والاستيراد

السيد/عبد الرزاق عكال الزهيري هو رئيس غرفة التجارة في الناصرية. ومنذ عام ١٩٩٢، كان شريكًا في البداية ثم مديرًا للشركات العراقية للتجارة العامة والاستيراد والتصدير.
والسيد/عبد الرزاق عكال الزهيري هو في الوقت الحالي رئيس نادي الناصرية الرياضي. وهو أحد الناشطين أيضًا في مجال الشئون الاجتماعية والإنسانية.

حسين علي أحمد
نائب رئيس الاتحاد العراقي للصناعات،عضو في اللجنة العليا للتوظيف،مدير شركات الهندسة الصناعية والمصنع الفني في القطاع الخاص العراقي

يعمل السيد/حسين علي أحمد كنائب لرئيس الاتحاد العراقي للصناعات وعضو في اللجنة العليا للتوظيف. وقد كان أحد رجال الصناعة العراقيين العاملين في القطاع الخاص لمدة تزيد عن ٢٤ سنة. وهو أيضًا المدير العام لشركة ابتكار للهندسة الصناعية وللمصنع الفني الجديد، وهي المناصب التي تولاها منذ عام ١٩٩٩.
ومنذ أواخر عام ٢٠٠٣، قام أيضًا بالتشاور بشكل منتظم مع المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمؤتمرات حول المعايير المطلوبة لاستعادة تحسين قدرة الشركات الصناعية في القطاع الخاص العراقي. حصل على درجة جامعية في هندسة الميكانيكا من إحدى الجامعات العراقية في عام ١٩٧٦.

السيد/مهدي ياسين مهدي
صاحب شركة دجلة والفرات المحدودة للتجارة العامة والتبادل

السيد/مهدي ياسين مهدي هو صاحب شركة دجلة والفرات المحدودة للتجارة العامة والتبادل وهو عضو غرفة التجارة في بغداد. وتحت قيادته لشركة دجلة والفرات، تم تأسيس المقر الرئيسي لها في بغداد ومكاتب فرعية داخل العراق في الموصل، وأربيل، وزاخو، والسليمانية دهوك، وخارج العراق في عمان بالأردن. وقد حصل السيد مهدي يحيى مهدي على مؤهله العلمي من إحدى الجامعات العراقية.

القسم الأمريكي

تيموثي ب. ميلز
رئيس القسم الأمريكي من الحوار ورئيس غرفة التجارة الأمريكية-العراق

اختار القسم الأمريكي من الحوار السيد/ميلز كرئيس للقسم. يعمل السيد/ ميلز أيضًا كرئيس لغرفة التجارة الأمريكية-العراق (AmCham-Iraq). وهو الرئيس التنفيذي لغرفة تضم ٣٥٠ عضو ويتحمل المسؤولية الأساسية عن جميع برامج وأنشطة الغرفة التجارية الأمريكية-العراق. وكذلك فإن السيد/ميلز هو شريك في مكتب واشنطن العاصمة لشركة ماجز أند ماكديرموت القانونية، شركة ذات مسؤولية محدودة، وقد احتك بشكل مُتعمق بالقضايا القانونية ذات الصلة بالعراق على فترات طويلة من العقد السابق.
وقد قامت حكومة العراق مؤخرًا بتعيين السيد/ميلز كمستشار قانوني خارجي لفخامة رئيس الوزراء السيد/ نوري المالكي ولحكومة العراق فيما يتعلق بالعلاقة بين حكومات الولايات المتحدة والعراق حول حصانة السيادة الأجنبية للعراق في محاكم الولايات المتحدة. والسيد/ميلز هو أيضًا مستشار الدفاع الأول عن جمهورية العراق في عدد من القضايا الخاصة بعصر صدام والمرفوعة في الوقت الحالي في المحاكم الأمريكية، بما في ذلك الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

علي قراغولي
نائب رئيس القسم الأمريكي من الحوار والمدير العام لشركة سولمر، شركة ذات مسئولية محدودة

قام القسم الأمريكي من الحوار باختيار السيد/قراغولي للعمل كنائب لرئيس القسم. والسيد/قراغولي هو أحد رجال التنمية العراقيين-الأمريكيين العاملين منذ عام ٢٠٠٣ على مشاريع

الإسكان ومواضيع التمويل المرهون في جنوب العراق. يتمتع بخبرة ٢٠ سنة في مجال الإنشاءات السكنية كمطور في منطقة العاصمة. وقبل الهجرة إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠، قام بإدارة شركة الإنشاءات الخاصة به في بغداد في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٠. وقد عمل في السابق كمهندس مدني في إدارة المياه العراقية.

إليزابيث أفيري
نائبة الرئيس للشؤون الحكومية الدولية
شركة بيبسي

تقوم السيدة/افيري بإدارة العلاقات الحكومية الدولية وأجندة الدفاع عن التجارة لشركة بيبسي في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على مناطق الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية. شركة بيبسي هي أول شركة للمنتجات الاستهلاكية ترجع للدخول إلى العراق بعد رفع العقوبات في عام ٢٠٠٣. ومنذ ذلك الحين، قامت شركة بيبسي وشركاءها باستثمار ٦٠ مليون دولار أمريكي تقريبًا في العراق وهي تقوم بتوظيف ما يزيد ٦٠٠ ١ شخص في المصانع الثلاثة التابعة لها في بغداد والكوفة وأربيل. ومن المتوقع قيام مصنع رابع في البصرة بتوظيف من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ موظف عراقي قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

الفريق (متقاعد) دانيل كريسمان
النائب الأول للرئيس للشؤون الدولية
غرفة التجارة الأمريكية

الفريق (متقاعد) دانيل و. كريسمان هو النائب الأول للرئيس للشئون الدولية في غرفة التجارة الأمريكية. وهو المسؤول عن تمثيل الغرفة أمام رؤساء المشاريع الخارجية والمسؤولين الحكوميين وعن توفير القيادة الاستراتيجية فيما يتعلق بالقضايا الدولية التي تؤثر على مجتمع الأعمال. ويقوم بالإشراف على فريق من عشرات محللي السياسة ومنسقي البرنامج الملتزمين بالاشتراك في الأعمال الدولية. وقبل الانضمام إلى الغرفة، عمل كريسمان لمدة عامين كرئيس ومدير تنفيذي لمؤسسة كيمسي، حيث ساعد في إطلاق برنامج للإصلاح السياسي في الصين بالتنسيق مع مؤسسة كارنيجي الخيرية للسلام الدولي. وعمل كريسمان، وهو ضابط عامل في القوات المسلحة تقاعد من الخدمة الفعلية في عام ٢٠٠١، لمدة خمس سنوات كمراقب للأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت. وعمل لمدة سنتين أيضًا كمساعد لرئيس قيادة الأركان المشتركة، حيث قام خلال هذه الفترة بالسفر مع وزير الخارجية وارين كريستوفر وتقديم الاستشارة له. كما أنه اشترك خلال هذه الفترة بشكل أساسي في المفاوضات الجارية بين إسرائيل وسوريا كعضو في الفريق المعني بالسلام في الشرق الأوسط التابع للوزير. علاوة على ذلك، قام كريسمان بتمثيل الولايات المتحدة كعضو في اللجنة العسكرية للناتو في بروكسيل، بلجيكا. وقد كان لكريسمان العديد من الكتابات والمحاضرات الشاملة في مجال القيادة والدفاع القومي، بما في ذلك الحرب الحالية ضد الإرهاب الدولي. كما عمل كمحلل سياسي لشبكة سي.إن.إن الإخبارية الدولية خلال عملية تحرير العراق. وهو مُشارك دائم في برامج سي.إن.إن، وقد ظهر أيضًا في شبكات إيه بي سي، وفوكس، وإم إس إن بي سي، وسي إن بي سي، وسي-سبان لمناقشة القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن القومي. وخلال حرب الخليج في عام ١٩٩١، قام برئاسة مجموعة تخطيط استراتيجي كانت تقدم المشورة لرئيس أركان الجيش حول سياسات المحاكمة العسكرية. وبعد تخرجه من ويست بوينت، حصل كريسمان أيضًا على درجات MPA وMSE في العلاقات العامة والهندسة المدنية من جامعة برينستون وتخرج مع مرتبة الشرف من كلية الحقوق في جامعة جورج واشنطن.
وهو أيضًا من المحاربين القدماء الذين قاتلوا في جنوب شرق آسيا وقد حصل على الأوسمة، حيث كان قائدًا لإحدى السرايا التابعة للفرقة ١٠١ جو في عام ١٩٦٩. وفي أربع مناسبات مختلفة، تم تقليد كريسمان وسام الخدمة المميزة للجيش والدفاع، وهو أعلى وسام تمنحه وزارة الدفاع في أوقات السلام.

جون ديبلازيو
الرئيس ساليبورت جلوبال هولدينجز

ساليبورت هي من أكبر مقدمي خدمات الدعم اللوجيستي التي تشمل إدارة المنشآت، والتدريب، وحماية الأمن عن قرب، وخدمات النقل، وإدارة البرامج. وقبل تكوين ساليبورت في عام ٢٠٠٤، عمل السيد/ديبلازيو كضابط في الشؤون المدنية برتبة عقيد في الجيش الأمريكي، وعمل في البداية في مركز تنسيق المساعدات الإنسانية في السفارة الأمريكية في عمان ثم كمستشار لوزير التجارة العراقي. وعمل في السابق كمدير حسابات دولي لشركة GE للبلاستيك.

جريج فارمر
النائب الأول للرئيس، العلاقات الحكومية الدولية والتجارة
نورتيل

السيد/ فارمر هو المسؤول عن استراتيجية العلاقات الحكومية الدولية في نورتيل، بما في ذلك أنشطة نورتيل في العراق. وبصفته نائب سابق لوزير التجارة وسكرتير وزارة التجارة في ولاية فلوريدا، فقد عمل مع قادة الحكومة الأمريكية والهيئات الحكومية حول العالم، وهو يقوم بتنسيق وظائف نورتيل في التجارة الدولية، والاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة، والضرائب وغيرها من القضايا الأخرى. يتمتع السيد/فارمر بالخبرة القانونية والسياسية الواسعة لتوليه مناصب على أعلى المستويات في الكونغرس الأمريكي والبيت الأبيض وهو عضو في مجلس إدارة جمعية صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية. ونورتيل، بصفتها رائدة عالميًا في مجال توصيل قدرات الاتصالات للمستهلكين في ١٥٠ دولة، فهي تقوم بتوفير الحلول التكنولوجية المبتكرة التي تشمل النطاق العريض من الطرف إلى الطرف، وIP التعليق الصوتي، وخدمات وتطبيقات الوسائط المتعددة، والنطاق العريض اللاسلكي لمقدمي الخدمة الخاصة بها ولعملاء الشركة. تقوم الشركة بتوفير القدرات المتقدمة لإدارة الشبكة وتساعد الحكومات والشركات والأفراد على مواجهة التهديدات الأمنية. تلتزم نورتيل بالاستمرار بلعب دور مهم في تحديث البنية الأساسية للاتصالات في العراق في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى عمل نورتيل لصالح مشاريع إعادة الإعمار الخاصة بوكالة التنمية الدولية

الأمريكية (USAID) من خلال تركيب شبكات الألياف البصرية، فهي متعاقدة مع وزارة الاتصالات العراقية، وهي المورد الوحيد للأجهزة بالنسبة لعدد من شركات الاتصالات العراقية.

سكوت إنجرسول
نائب الرئيس/ شركة إكسون موبيل العراق المحدودة

يتمتع السيد/إنجرسول بما يزيد عن ٣٠ سنة خبرة في صناعة النفط والغاز وهو المسؤول في الوقت الحالي عن أنشطة إكسون موبيل في العراق. منذ أكتوبر من عام ٢٠٠٤، قامت إكسون موبيل بإجراء الدراسات الفنية المشتركة، وقدمت المساعدة لقطاع النفط العراقي، وقامت بتوفير التدريب للعديد من ممثلي وزارة النفط.

هاوارد ب. لاوري
المدير العام لشركة الأهل للتوكيلات التجارية

يعمل السيد/لاوري كمدير لخمس شركات تم تأسيسها في العراق وتشمل الخدمات التي تقدمها الدعم اللوجيستي، وخدمات الأمن، وتمثيل الشركات. وهو يعيش في كل من سان أنطونيو وبغداد ولديه اتصالات واسعة في وسط وجنوب العراق حيث كانت لديه أعمال هناك لمدة أربع سنوات.

جو موريسون
نائب الرئيس بنك جي بي مورجان تشيس إن. إيه.

جو موريسون هي نائب رئيس مجموعة إدارة منتجات التجارة العالمية لبنك جي بي مورجان تشيس. وهي المصرفية الدولية الأولى التي لديها خبرة متخصصة في التمويل الدولي، وتتمتع بما يقرب من ٤٠ سنة خبرة في التجارة التمويلية. عملت كموظفة مصرفية مسؤولة عن العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة إلى العمل مع الأسواق الناشئة والغارقة في الديون. لديها الخبرة في استخدام أساليب خفض المخاطرة التي تشمل وكالات التصدير الائتمانية (ECAs) والتأمين الخاص وتوزيع مديونية التجارة. وتتركز خبرتها في بناء الحلول للاحتياجات المالية لتجارة العملاء.

كانت جو ضمن أعضاء لجنة البيت الأبيض لزيادة الصادرات الأمريكية. وقد اشتركت أيضًا في إنشاء البنك التجاري لعمليات العراق لصالح جي بي مورجان تشيس. وهي تقوم في الوقت الحالي بتقديم النصيحة للمصدرين العالميين الذين يقومون بالبيع للعراق.

جوزيف هـ. سامورا
النائب الأول للرئيس كيس نيو هولاند

منذ عام ٢٠٠٣، كان السيد/سامورا يقوم بتنسيق جهود إعادة إعمار العراق الخاصة بكيس نيو هولاند. وعلى مدار ٣٠ عامًا، كانت كيس ونيو هولاند هما العلامتين التجاريتين الرائدتين في السوق العراقي بالنسبة للمعدات الإنشائية والزراعية، على التوالي. وفي الوقت الحالي، يزيد عدد معدات كيس الإنشائية ومعدات نيو هولاند الزراعية في العراق عن أعداد المعدات الخاصة بأي مُصنع غربي آخر. وبالترابط مع شركائها المحليين، عملت كيس نيو هولاند بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وغيرها من الوكالات الأمريكية والعراقية الحكومية الأخرى للمساعدة في إصلاح القطاع الزراعي.